صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة دورية محكمة تعنى بقضايا العلوم النظرية والتطبيقية

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الأولى
كانـون الثاني
2024

العدد 3

- **كاروشي ... ظاهرة نفس - اجتماعية خطيرة بدأت تغزو لبنان.** | أ.د. سحر حجازي
- **دور البرامج الحوارية في تشكيل اتجاهات الجمهور بالقضايا الاجتماعية.** | د. فاطمة سلامة
- **أثر التّراث النّحوي العربيّ في رؤى الوعر اللّسانيّة.** | خضر ناصر نجيب
- **جباع قرية محورية في منطقة «إقليم التفاح».** | محمود محمد حمية
- **No Place for Revolt? Imam al-Husayn and the Orientalist Discourse of Islamic Despotism**
  Prof. Dr. Mohammad Mohsen/ Prof. Dr. Markus Schmitz

المحتويات

11 الافتتاحية — بقلم رئيس التحرير

14 كاروشي ... ظاهرة نفس - اجتماعية خطيرة بدأت تغزو لبنان — أ.د. سحر حجازي

54 دور البرامج الحوارية في تشكيل اتجاهات الجمهور بالقضايا الاجتماعية — د. فاطمة سلامة

96 أثر التّراث النّحوي العربيّ في رؤى الوعر اللّسانيّة — خضر ناصر نجيب

125 جباع قرية محورية في منطقة «إقليم التفاح» — محمود محمد حمية

162 الأبعاد الأيديولوجيّة في المثاقفة مع الشعر العربي عند أدونيس — د. مايا صفا

198 الأوضاع الاقتصادية في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1860-1915 — زينب فايز الجوهري

215 دور الإعلام في لبنان في مكافحة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني — د. فاطمة سلامة

268 No Place for Revolt? Imam al-Husayn and the Orientalist Discourse of Islamic Despotism
Prof. Dr. Mohammad Mohsen/ Prof. Dr. Markus Schmitz

الأوضاع الاقتصادية في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1860-1915

زينب فايز الجوهري(*)
أ.د. أحمد عبده العجمي(**)
أ.د. محمد علي القوزي(***)

الملخص

تعتبر متصرفية جبل لبنان منطقة ذات اقتصاد زراعي بحت كونها تبعد عن شاطئ البحر، وتكاد تنعدم فيها الصناعة، وكونها ذات أرض زراعية خصبة منذ قديم الزمان، ونتيجة هذه الطبيعة نشأت العديد من الزراعات ذات طابع اقتصادي تجاري في آن معاً، إلا أن الأوضاع الاقتصادية برمّتها، كانت عرضة للتأرجح نتيجة ظروف طبيعية وسياسية، فلم تكن تجثم على أرض صلبة، ما جعلها أسيرة هذه الظروف.

الكلمات المفتاحية:

متصرفية جبل لبنان، الحرير، دودة القز، المقاطعجية، الفلاحين، زراعة، الدولة العثمانية.

(*) طالبة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بيروت العربية.
(**) المشرف الرئيس، أستاذ مادة التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية.
(***) مشرف مشارك، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بيروت العربية، ورئيس قسم التاريخ فيها..

Abstract

Mount Lebanon Mutasarrifate is considered an area with a purely agricultural economy, as it is far from the seashore, and has been a fertile agricultural area since ancient times. As a result of this nature, many crops with both economic and commercial characteristics emerged, but the overall economic situation was subject to fluctuations due to natural and political factors. It was not based on solid ground, which made it captive to these circumstances.

Keywords. Outreach Mount Lebanon, Silk, Silkworm, Provincial, Peasant, Farming, Ottoman Empire.

مقدمة

نشأت متصرفية جبل لبنان في أواخر عهد القائمقاميتين اللتين قامتا في المنطقة نفسها، وانهارتا نتيجة الحرب الأهلية التي نشبت في العام 1860م، وبطبيعة الحال كونها منطقة اقتصادية ذات خلفية زراعية، فنشأ نظام المقاطعجية الذي قسّم المجتمع إلى طبقتين «فلاحين ومقاطعجية»، وكان نظام المرابعة هو النظام السائد في الزراعة في المتصرفية، وقد نشطت زراعة التوت لأنها تساهم بإنتاج الحرير من خلال دودة القزّ، وكذلك زراعة التبغ التي تعدّ من الزراعات الرائدة في جبل لبنان، أما عن الصناعات فجلّها تعتمد على الإنتاج الزراعي، فيما كانت التجارة تعتمد على ما تنتجه الصناعة من منتجات زراعية مصنّعة.

لذلك يُعدّ جبل لبنان استثناءً فريداً في شكل الملكية الذي كان سائداً فيه، حيث كانت معظم الأراضي تقريباً تعتبر ملكاً خاصاً، ولأصحابها حقّ الاستغلال والتصرّف، وقد تميزت هذه الملكية في الجبل بوضوح كلّي عن سائر المناطق اللبنانية، بخاصّة بعد ثورة الفلاحين، بحيث تبلور النظام الاقتصادي باعتماده على الأراضي الزراعية والمزروعات والصناعة والتجارة.

إشكالية البحث

في ظلّ انعدام الصناعة، ما خلا القائمة على الصناعات الغذائية المتأتية من الزراعة

أو الحرير، وأيضاً في ظل غياب التجارة الواسعة واقتصارها على بعض المنتجات المحلية أو المستوردة، نجد أن الأوضاع الاقتصادية لم تتقدّم مواكبة مع حال المدن العالمية، غير إنها كانت بأفضل حال عمّا كانت عليه مختلف المناطق الأخرى، وهذا ما أعطا الجبل شهرته الواسعة، وبات محطّ أنظار الخارج لما يتميّز بصناعة الحرير، الذي يعتبر من المنتجات المرتفعة سعراً.

وفي ضوء المبتنيات الاقتصادية المحلية، نجد أن ركيزتها قامت على الثروة الزراعية بشقّيها، النباتي والحيواني، لذلك تتصدر الإشكالية المركزية للبحث، من خلال طرح السؤال: **ما هي مرتكزات الوضع الاقتصادي في متصرفية جبل لبنان؟**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية سؤالان يتمحوران في نفس السياق:

- كيف ساهمت الثروة الزراعية في تنمية اقتصاد جبل لبنان؟
- هل يمكن أن تدخل الصناعة الغذائية وتجارتها في رفد الاقتصاد المحلي بازدهار مالي؟

الفرضيات

لا يخفى على الناظر في السوق التجارية لجبل لبنان أنها تركز على الثروة الزراعية، ومنها تنبثق حركة الصناعة والتجارة، وهذا ما يصبغ النمو الاقتصادي بصبغة بدائية محدودة الإنتاج، إذا ما قيس مع التجارات العالمية الأخرى، أو المدن الكبرى، لذلك تتبلور الفرضيات لتقدم صورة عن المستوى الفعلي للزراعة والصناعة والتجارة، وتبيّن حقيقة النمو المحلّي، غير إن التشكيل العام لتلك الحركة الاقتصادية بمجملها ما زالت تشكّل اقتصاداً وفردياً مما توفره البيئة الزراعية.

لم يكن بمقدور سكان الجبل تطوير النمو الاقتصادي لعدة أسباب أبرزها الضرائب والجباية المفروضة، حالة الضعف المالي، وعدم وجود رعاة دوليين يساهمون في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، ما يجعل الاقتصاد برمّته مرهوناً بمستوى تغيّرات الحركة الزراعية.

المنهج المتّبع

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات التاريخية، ثم عمدت إلى تحليلها، وذلك انطلاقاً من المنهج التاريخي، بالعودة إلى الاسترداد والقراءة الاقتصادية المحلية، لكون الدراسة تاريخية وتعود إلى حقبة خلت من تاريخ جبل لبنان أثناء الحكم العثماني للمنطقة.

1. نظام الأراضي الزراعية

كانت الزراعة في جبل لبنان محدودة الإنتاج، بحيث لم تكن الأرض تحتمل العبء المزدوج للمالك من جهة، وللفلاح المرابع أو المحاصص أو المغارس من جهة ثانية، أي إن الأراضي الزراعية اقتصرت على تلك التي استصلحها الفلاحون والمقاطعجيون بطرق بدائية، بعد أن كانت أرضاً جدباء غير منتجة، إلا أن الفلاح اللبناني طوّعها وجعها صالحة للزراعة، وغالباً ما كانت على شكل مصاطب أو ما يُعرف بالجلول (مفردها جَلّ).

مرّ نظام الزراعة وملكية الأرض، الذي كان أساس نشوء نوع من التملّك للأراضي الذي ساد في فترة القرن التاسع عشر الميلادي، بمراحل من التطوّر التاريخي أثناء العهد العثماني، حيث تميّز نظام الزراعة العثماني بحقيقة ثابتة، هي أن ملكية الأرض تعود للدولة، فالدولة هي المالكة كلياً لأراضي الميري، وحق السيادة هذا يعود للسلطان عبر تفويض إلهي يُعرف بـ «بيت المال» (كوثراني، 1976م، ص 23).

وقد تطوّر النظام الاقتصادي للدولة العثمانية أثناء سيطرتها على جبل لبنان، فتغيّرت قواعد النظام المالي القديم لها، بحيث بدأ يتحوّل إلى نظام جباية الضرائب. وأضحت سلطة الجباية هذه، تنتشر على منطقة معيّنة يطلق عليها اسم «مقاطعة»، ما أدّى إلى تشكيل طبقة جديدة من الإشراف على الوضع الاقتصادي، فمع نشوء هذه الطبقة، انفتح طريق جديد نحو الملكية العقارية الخاصّة في النظام الزراعي العثماني (سيميليانسكايا، 1972، ص33).

وأضحت الأراضي في جبل لبنان، في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، تتبع

ملكية الدولة العثمانية شكلياً، يتولى عدد من الأفراد أو العائلات الولاية عليها وجباية الضرائب فعلياً، فازدادت طموحات الباشا والأمير والشيخ نحو الاستقلال بمقاطعاتهم، وقويت هيمنتهم المباشرة على الفلاحين، واستأثروا بالأراضي القليلة التي استصلحها هؤلاء بصورة فردية، فشكّلت نوعاً من الملكية مع الزمن، والاعتراف بخصائص الملكية الفردية من حيث البيع والشراء والتوريث.

ويبدو أنه في سياق العملية التاريخية، قامت عائلات ذات عصبيات قوية في جبل لبنان، تتمتّع بمنصب جباية الضرائب للدولة من المقاطعات، وعلى هذا الأساس تكون تلك الأراضي بمعظمها مُلكاً لهذه العائلات المقاطعجية، ويحملون ألقاب شرف.

إن الملكية الفردية في جبل لبنان متجذرة في الأرض وذلك بحكم النظام الاقطاعي، بحيث توّسعت الأراضي الزراعية بصورة فردية، فكل عائلة تلجأ تبعاً لحاجتها إلى استصلاح حقل على حساب الجبل أو الغابة، في الوقت التي تواجدت أراضي المشاع والغابات والمراعي ذات النفع العام للقرية فيتمّ استصلاحها، وتوزيعها بين المقاطعجيين.

إن العلاقة التي ربطت الفلاح بالمشايخ والأمراء هي علاقة الانفصام شبه المطلق بين الاستثمار والمُلكية، وذلك يعني أن من يزرع لا يملك، ومن يملك لا يزرع، وظهر بعد ذلك ما يُعرف بـ «المرابعة»، وهي عقد شراكة بين طرفين: الأول هو صاحب الأرض، فيما الثاني هو الفلاح الشريك الذي يبيع قوة عمله طوال العام، وغالباً ما كانت تكتب صيغته على ورقة ثبوتية تُعرف بـ «حجة»، حيث تضمن تبعية الفلاح المطلقة للشيخ صاحب الأرض. ويدفع الفلاح، عند بدء الشراكة، مبلغاً من المال، يقدّر بربع قيمة محصول العام، ويعتبر هذا المبلغ ضماناً لحسن عناية الفلاح بالأرض والأشجار وما عليها من انشاءات (كوثراني، 1976م، ص27).

كما ترتبت كذلك على الفلاح شروط والتزامات أخرى، فهو مسؤول عن دفع الضريبة عن أرض المقاطعجي، ويتحمّل الضرائب الأخرى التي يفرضها الوالي أو الأمير الكبير على المقاطعات المختلفة، ومنه تُقتطع أيضاً نسبة (5 ٪) من قيمة

محصّلات الضرائب لمصلحة المقاطعجي المسؤول عن جمعها، وذلك بصفة أجرة جهود استيفاء الجباية، وحتى أجرة عمل الناطور في القرية كان يدفعها الفلاحون أنفسهم، وكذلك يقدّم الفلاح للشيخ الهدايا المختلفة في الأعياد والمناسبات.

إن شيوع طريقة الاستثمار هذه، في النصف الاول من القرن التاسع عشر، كانت تعبيراً عن تشبّث المقاطعجيين بتملّكهم الأرض التي اقتُطعت لعائلاتهم سابقاً، وردّاً على طريقة استثمار أخرى هي «المغارسة»، التي أدّت في بعض الأماكن، إلى إكساب الفلاحين حصصاً من أرض المقاطعجي، وذلك بعد غرسها بالأشجار والعناية بها حتى مرحلة معيّنة، لذلك تضمنت عقود المرابعة بنداً صريحاً يمنع مطالبة الفلاح ـ الشريك بأي مكسب آخر، حتى وإن ساهم الأخير في غرس قطعة من الأرض واستصلحها أو عمل على تطوير إنتاجيّتها.

لقد كانت علاقات المرابعة تتوافق إذن مع الموقع السياسي والإداري الذي احتلّه المقاطعجيون في سُلّم السلطة السياسية، ومع الاتجاه القائم لديهم، والذي ينزع نحو تأكيد الهيمنة على الأرض والفلاحين. لكن هذه العلاقات نفسها التي كانت تذهب من جانب المشايخ نحو إتّباع شكل من أشكال التبعية (سيميليانسكايا، 1972م، ص 40).

وكانت في الوقت عينه تصطدم من جانب آخر بعوائق مانعة، فمن جهة كان تدخّل الادارة المركزية العثمانية يؤدي إلى تقليم أظافر المقاطعجيين والحدّ من بعض صلاحياتهم، ومن جهة أخرى كان تغلغل الرأسمال الأوروبي يعطي نتائجه على صعيد القوى المنتجة، وفق تنوّع واختلاف تمركزه في المناطق، ومدى استقطابه للطوائف الدينية المختلفة (كوثراني، 1976م، ص 28 ـ 29).

كانت الزراعة في هذا العهد من تاريخ المتصرفية، ما بين العامين 1907م ـ 1915م، قد شهدت تدنّياً في الإنتاج الزراعي، لأن الفلاح كان قليل الخبرة بطرق التسميد الحديثة، إضافة إلى الأمراض التي كانت تفتك بالمزروعات من حين لآخر (حمادة، 1980م، ص 113).

وفي المرحلة الأخيرة من عهد المتصرفية في جبل لبنان، شهد الإنتاج الزراعي

للمحاصيل الغذائية تدنّياً كبيراً، ولم يتعدَّ ثلث حاجة سكانه خلال عام. وبعد إلغاء نظام المقاطعجية، نجد أنها استمرّت فعلياً عبر بقاء وجهها الاجتماعي والاقتصادي، فقد مارسها عناصر الطبقة الجديدة، عندما اشترت معظم أراضي المشايخ واستثمرتها، وبحثت عن جاهها السياسي عبر القِيَم الاجتماعية القديمة، فكانت عناصرها تدفع معظم الأحيان ثمن المنصب في مجلس الإدارة وتشتري لقباً عثمانياً مرموقاً مثل باشا أو افندي أو غير ذلك.

وفي تلك الأثناء، خرجت طبقة الإكليروس الماروني، من أحداث عامي 1858 ـ 1860م، منتصرة نتيجة الانتفاضة الفلاحية التي كسرت هيبة خصومها من المشايخ، وقد أكسبت الحرب الأهلية الكنيسة المارونية وزناً اجتماعياً وسياسياً وتنظيماً شديد الفعالية نتيجة دورها القيادي فيها، وكذلك من خلال الأثر الاقتصادي الذي تمتّعت به جرّاء انتشار الأديرة المنتشرة بكثافة في مختلف أنحاء جبل لبنان، فامتلكت الأديرة ثلث الأراضي الزراعية، وشكلت طرفاً مهماً في إنتاج شرانق الحرير.

لم يكن الإكليروس يطمح في استلام السلطة مباشرة، لكنّه عمل على الاستافدة من واقع الثنائية لصالحه، وبصورة يشلّ فيها صلاحيات المتصرّف بشأن كل ما يمكن أن ينتقص من امتيازاته وهيمنته السياسية الضريبية، وقد تسلّح هؤلاء بأوقاف الأديرة ضد المتصرّف كورقة ضغط اقتصادية، فشكّل تدخل الكنيسة المارونية في شؤون تعيين الموظفين، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وسيلة من وسائل التأثير على المتصرف (طربين، 1968م، ص183).

وقد هيمن الإكليروس الماروني هيمنة كاملة على إدارة جبل لبنان، وهذا ما جعل أحد المراقبين الأوروبيين يصف البطريرك، في العام 1880م، بأنه الزعيم السياسي والديني لأمّة ثيوقراطية (أي نظام حكم على أساس ديني بحت)، فالطائفة المارونية كانت قد شكلت الأكثرية الساحقة في المتصرفية، وتسلمت معظم الوظائف الأساسية في الإدارة تحت إشراف البطريرك .

كذلك أدّت أحداث الفتنة وصولاً إلى تأسيس المتصرفية إلى هجرة كثيفة للطائفة الدرزية نحو حوران، رافقتها عمليات بيع الأراضي في جبل لبنان للمورانة بشكل

خاص. فمن بين **(1220)** معاملة بيع مسجلة في قضاء الشوف بين عامي 1861م 1863م، نجد أن ثلاثة أرباع البائعين كانوا من الدروز، وثلثي المشترين من المورانة (طربين، 1968م، ص73 ـ 74).

ونتيجة حالة الهجرة، وبيع الأراضي وشرائها، أصبح المسيحيون، على رأسهم المورانة، المالكين الأساسيين للأراضي الزراعية في جبل لبنان، في أواخر القرن التاسع عشر من القرن الماضي، وكذلك أدّى توسّع الاستثمارات الفرنسية في مجال زراعة التوت إلى الارتقاء الاجتماعي لأبناء الطائفة المارونية، فبطبيعة الحال ازدهرت تربية شرانق الحرير في جبل لبنان، ما انعكس تقوية الطائفة المارونية اقتصادياً.

كانت منطقة جبل لبنان عبارة عن أراضٍ وعرة تكسو قممها العالية الثلوج معظم أيام السنة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الزراعة كانت تشكّل المورد الرئيس لأبنائها، إذ كان يعمل في الزراعة أكثر من نصف السكان، وكان الإنتاج الزراعي يشكّل النسبة الكبرى في صادرات جبل لبنان (السباعي، 1967م، ص4). وكانت السمة البارزة للاقتصاد اللبناني، أنه اقتصاد زراعي في الدرجة الأولى (حتّي، 1959م، ص572)، وكانت الأراضي غنية بالمزروعات (دبس، 2019م، ص321).

2. الثروة الزراعية والحيوانية

في خضم الحديث عن الأوضاع الزراعية في متصرفية جبل لبنان لابد من الخوض في جناحي الجانب الزراعي وهما النباتي والحيواني، بحيث يأتي الحديث بداية عن الزراعات الشجرية المثمرة والمنتجات المتأتية عنها، ثم يتوالى الحديث عن تربية الحيوانات التي ازدهرت في متصرفية جبل لبنان، وساهمت بشكّل فعال في الجانب الاقتصادي.

1.2. المزروعات في جبل لبنان

من المعروف أن مناطق متصرفية جبل لبنان هي زراعية بامتياز، فقد ظهرت العديد من الزراعات فيها، كالأشجار المثمرة على اختلاف أنواعها، والتي أحدثت فرقاً في الجانب الاقتصادي في جبل لبنان وأبرزها زراعة التوت والتبغ.

1.1.2. زراعة التوت

تُعد زراعة أشجار التوت من أكثر الزراعات رواجاً في تلك الحقبة، وذلك بسبب انتشار تربية دودة القز في مختلف المناطق اللبنانية، وللاستفادة منه بمجالي ثمرة التوت وتغذية دودة القز التي تدخل بشكل رئيس في إنتاج الحرير، لهذا كان الأهالي يعتنون بزراعة أشجار التوت في كل مكان يمكنهم ذلك، ما دفعه إلى قلع الضخور واستصلاح الأراضي لها.

وانتشرت زراعة التوت في السهول الساحلية الممتدة بين بيروت وصيدا، وبين بيروت وطرابلس، وفي المنطقة الجبلية التي ترتفع عن سطح البحر ما بين **(250 و 800)** متر. وهي تشمل القسم المنخفض من جبال لبنان الغربية والشرقية، والسهول الممتدّة بينهما، والمنطقة المرتفعة التي يتراوح ارتفاعها بين **(1500 إلى 1800)** متر عن سطح البحر، وتقدّر أشجار التوت المزروعة في لبنان سنة 1900م، بنحو **(28)** مليون شجرة، منتشرة على مساحة **(14)** ألف هكتار (شهاب، 1968م، ص25).

لكن ما لبثت زراعة التوت أن بدأت تتراجع منذ العام 1903م، وبخاصة على السواحل، لتحل محلّها أشجار الحمضيات التي أمنت للفلاحين والملاكين ربحاً أكبر. إلا أن للتوت موسمان في العام الواحد، يصلح أولّهما لتربية دود القز، أما الثاني فيستخدم علفاً للمواشي؛ فيما كان أفضل أنواع التوت ما يُزرع على السفوح والجبال، أو في أراض بعلية، وتعيش أشجار التوت من ثمانين إلى مئة عام. ومن أفضل التوت لتربية دود القز، ما زُرع في مناطق تستمر الحرارة فيها فوق **(12)** درجة مئوية مدة ثلاثة أشهر بعد المباشرة بقطف الورق.

إن لدود القز دور بارز في تزايد هذه الزراعة في لبنان في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد بلغ انتاج شرانق الحرير في لبنان، سنة 1855م، نحو **(1200000)** أقة (شهاب، 1968م، ص41)، أي ما يوازي نحو **(1500000)** كلغ.

ويمكن إيراد مقدراه السنوي في لبنان من العام 1860م حتى العام 1907م، على الشكل التالي:

الجدول السنوي لإنتاج الحرير من دودة القز

العام	كيلوغرام
1861 ـ 1870م	1661200
1871 ـ 1880م	1988000
1881 ـ 1890م	3409000
1891 ـ 1900م	4865000
1901م	4650000
1902م	5670000
1903م	5380000
1904م	4965000
1905م	5330000
1906م	5081000
1907م	5840000

(المصدر: إسماعيل، 1970م، ص488 ـ 490).

كانت حصة جبل لبنان من هذا الإنتاج تصل إلى ثلاثة أرباع هذه الكمية، وتقدر قيمتها المالية بـ **(60)** مليون قرش .

من المُلاحظ من هذه الأرقام، أن حاصلات الشرانق كانت بازدياد دائم، أما بذور القزّ فكانت تُستورد من القفقاس أو بلاد فارس أو الهند أو إيطاليا، في العام 1857م، ولكن مردود هذه البذور لم يكن في المستوى المطلوب. وقد اكتسح البذر الياباني السوق اللبناني، رغماً عن بعض الصعوبات التي رافقت تربيته في بادئ الأمر، لكن الفلاح اللبناني نجح في تحسين أصنافه، فجنى ثمار هذا التحسين بعد أعوام من زراعته، وكانت أوقية هذا البذر تنتج ما بين **(25 إلى 30)** كلغ من الشرانق الحريرية من

جنس جيد، رغم أنه لا يُعادل بجودته انتاج البذر المصري (شهاب، 1968م، ص45).

والجدير ذكره، أن البذر المصري يعطي انتاجاً أفضل، لكنه في العام 1865م، فشل فشلاً تاماً وتوقفت تربيته (معطي، 1992م، ص137 138).

2.1.2. الحبوب

تأتي زراعة الحبوب، من القمح والشعير والذرة والقطاني والشوفان والسمسم والعدس والفول والترمس والحمص والفاصوليا، في الدرجة الثانية من الأهمية بعد زراعة التوت.

3.1.2. الزيتون

يعتبر الزيتون من الزراعة المهمة، ويدخل في أساس التمويني البيتي، وقد انتشرت زراعته في معظم أنحاء جبل لبنان اعتباراً من ساحل البحر حتى ارتفاع (**800** م)، وتغطي أشجاره مساحة واسعة من الأراضي تصل حتى (**12700**) هكتاراً، ويكثر تواجده في سهل الشويفات وقضائي الشوف والكورة. ويقدر انتاجه السنوي بـنحو (**7015225**) كلغ، ينتج عن ربع هذه الكمية زيت، أي ما يعادل (**438433**) كلغ.

لقد بلغت الإحصاءات لمحصول الزيتون في تلك المرحلة ومردودها للبنان، حوالي (**50**) مليون قرش عثماني (إسماعيل، 1970م، ص 459).

4.1.2. الأشجار المثمرة

إضافة إلى أشجار التوت والزيتون، شهد الأراض المزروعة انواعاً أخرى من الأشجار المثمرة، كالتين والليمون والموز والتفاح والإجاص والمشمش والخوخ والدرّاق والكرز والسفرجل والقشطة واللوز والجوز والزعرور والإكي دنيا والقراصيا والجرانك والعنّاب الذي اتّسعت زراعته في معظم مناطق جبل لبنان، ولكنها تمركزت بشكل ظاهر في الأراضي الواقعة بين زحلة وبحمدون، وفي الأراضي الواقعة شمالي غربي قضاء الشوف، وفي قضاء جزين والأجزاء الساحلية من قضاء الكورة (معطي، 1992م، ص 134). إضافة إلى تلك المزروعات، كانت زراعة الخرنوب تتمركز في المناطق التي تُعرف اليوم باسم إقليم الخروب الذي يتبع من الناحية الإدارية قضاء الشوف، وهو يعطي دبساً جيد الطعم، ويدخل في صناعة الحلوى، أما خشبه فيستخدم

في صناعة الأثاث وقشره يُستعمل للدباغة، كما يقدم علفاً للحيوانات (معطي، 1992م، ص 134).

وكان معظم محصول العنب في لبنان يُصدّر سنوياً إلى الخارج، ويستخدم الباقي في صناعة الخمور.

5.1.2. البقول والخضار

وفي مجال الزراعة المحلية أيضاً، عرفت الأراضي الزراعية في المناطق اللبنانية المختلفة، أصنافاً عديدة من المزروعات كالبندورة والباذنجان والملفوف والقرنبيط والبصل والشمندر والثوم والخيار والقثّاء والكوسى والقرع واليقطين والبطيخ والبامية والفجل والجزر واللفت والخس والسلق. إلا أن انتاجها لم يكن على قدر اكتفاء حاجة الأهالي (معطي، 1992م، ص 135).

أما البطاطا، فقد أقبل أهالي لبنان، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، على زراعتها حتى بلغت الأراضي المزروعة منها مساحة تتراوح بين **(200 – 500)** هكتاراً، ويتراوح محصولها السنوي بين **(600000 – 1000000)** كلغ.

6.1.2. التبغ والتنباك

كانت زراعة التبغ كثيرة الانتشار في جبل لبنان، حتى أن انتاجه جاء بعد الحرير مباشرة من حيث الأهمية، وقدّر بعضهم انتاج لبنان من التبغ، في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، بنحو **(300000)** أقة، أي ما يوازي **(375000)** كلغ (معطي، 1992م، ص 139).

لقد تراجعت زراعة التبغ اللبناني عاماً بعد عام حتى كادت أن تنقرض نهائياً، وذلك بسبب مزاحمة التبغ الإسلامبولي للتبغ اللبناني في أسواق مصر، فضلاً عمّا اعتراه من الكساد في أسواق جبل لبنان بالذات، حيث أخذ المدمنون على التدخين، يستخدمون الدخان المستورد من الريجي. إلا أن سكان جبل لبنان تنبهوا أخيراً إلى أهمية التبغ من الناحية الاقتصادية فاستحصلوا على بذور من التبغ الأجنبي الاسلامبولي، وبدأوا بزراعة بكثرة في المناطق اللبنانية (حمادة، 1980م، ص 82).

أما التنباك فقد ظهرت زراعته في جنوبي لبنان منذ أوائل القرن العشرين الميلادي، غير

أن انتاجه كان محدوداً جداً، وقررت حكومة جبل لبنان، في العام 1903م، تلزيم محصول التنباك لدائرة الريجي بمقابل **(1800)** ليرة عثمانية (السباعي، 1967م، ص 43 ـ 44).

7.1.2. الأحراج

تنقسم الأحراج في لبنان إلى صنفين: طبيعية وزراعية. فالأحراج الطبيعية كان أكثرها ملكاً لحكومة المتصرفية، وقسم بسيط منها بملكية خاصة، ومن أهم الأحراج الحكويمة: حرج في ناحية الهرمل قُدرت مساحته بـنحو **(45000)** هكتاراً. نبتت فيه أشجار السنديان والملّول في أجزائه الواطئة، وأشجار السرو واللزّاب والعرعر، وقليل من الأرز في أقسامه العالية. (السباعي، 1967م، ص 45).

2.2. الثروة الحيوانية في جبل لبنان

كما أشرت سابقاً بأن الزراعة كانت العمود الفقري للاقتصاد في متصرفية جبل لبنان، فإلى جانب المزروعات كانت تربية الحيوانات المختلفة، التي كانت رديفةً للجانب النباتي من الزراعة، بل لا يمكن وجود زراعة نباتية دون وجود حيوانات أليفة ترافقها، لأنهما توأمان لا ينفضلان. وقد شهدت مناطق جبل لبنان تنوّعاً حيوانياً.

1.2.2. تربية النحل

=اشتهر جبل لبنان بتربية النحل، حيث اشتهر عسل فاريا ومزرعة كفرذبيان وبلّونة وساحل علما في كسروان، ثم عسل الناقورة وتنورين في قضاء البترون، وعسل بسكنتا في قضاء المتن، وعسل الهري في قضاء الكورة، وقدر معدل محصول النحل بسبعة الآف أقة سنوياً أي ما يعادل **(9000)** كلغ (معطي، 1992م، ص 140).

2.2.2. البقر

كذلك انتشرت تربية البقر في معظم المناطق اللبنانية، وكانت هذه الحيوانات معدة إما للحراثة أو للاستفادة من حليبها، وقد قُدر عدد الأبقار في لبنان بنحو **(390000)** رأساً، منها **(12500)** رأس للشغل (إسماعيل، 1970م، ص 431).

3.2.2. الغنم

إن تربية الغنم في لبنان كانت محدودة جداً، فكان كل بيت يكتفي بتربية خروف لمؤونة

الشتاء، ونادراً ما تجد قطيعاً من الغنم يسرح في الحقول، وكان الغنم يُربّى للاستفادة من لحمه أو حليبه أو صوفه أو جلده، وقد قُدرت أعداد الأغنام الموجودة في ذلك الحين بنحو **(25000)** رأس، كانت تُعطي حوالي **(30000)** كلغ من الصوف سنوياً. وكان لبنان يستورد من أوروبا، لا سيّما من فرنسا، حوالي **(900000)** كلغ من لحوم الغنم.

4.2.2. الماعز

تُعد الماعز أكثر الحيوانات رواجاً في جبل لبنان، كانت أعدادها تُقدر بـنحو **(113500)** رأس، كانت تعطي محصولاً من الشعر بمعدل بقارب **(200000)** كلغ، وكانت تُستخدم في صناعة الخيم والأعدال (الأسود، 1925م، ص 21).

5.2.2. دواب النقل

هي الخيل والحمير والبغال، وكانت أجناسها الموجودة في الجبل قوية وجيدة، وجملة دوابهم في الجبل كانت معدّة لحمل الأثقال، وكانوا يحصلون عليها من الداخل، إلا أنها قليلة. وقُدر عدد الخيل بنحو **(6400)** رأس، والحمير بـنحو **(7000)** رأس، فيما قُدّر عدد البغال بنحو **(2000)** رأس، والجمال بـ **(550)** رأس (كوثراني، 1980م، ص 117).

3. الصناعة

أما عن الصناعة في متصرفية جبل لبنان، فقد كانت على نطاق ضيّق من ناحية، وتعتمد على المواد الأولية الزراعية من جهة ثانية، وتستخدم الأساليب القديمة في العمل، وكان معظم العمال من النساء اللواتي يعملن في حلّ شرانق الحرير وحياكة خيوطها، ويتقاضين أجوراً زهيدة، ويعملن في ظروف صعبة، ويستمرّ عملهن ساعات متتالية وطويلة، تصل إلى أكثر من ثلاث عشرة ساعة في اليوم (شهاب، 1968م، ص 50).

إن الصناعة اللبنانية بمجملها عبارة عن صناعات بيتية أو حرفية، يتمركز العمل بها في المنازل أو في معامل بسيطة أولية، فيما كانت الآلات الحديثة المستخدمة قليلة جداً، أو تكاد تكون معدومة، وما وجد منها كان بسيطاً للغاية، ولهذا كانت الأنوال الوطنية التي تسيّرُها اليد شائعة الإستعمال في حياكة الحرير، وقد تعرضت المنتوجات

الصناعية الوطنية إلى منافسة البضاعة الأجنبية التي امتازت بجودتها ورخص أسعارها (حمادة، 1936م، ص 124).

4. التجارة

بطبيعة الحال ونتيجة نشاط القطاع الزراعي في متصرفية جبل لبنان وأثره بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي ظهرت التجارة وبرزت على مستويين اثنين في المتصرفية، وهما التجارة الداخلية بين القرى والمناطق المختلفة في المتصرفية والتجارة الخارجية التي كانت قائمة على تبادل السلع بين المتصرفية والمناطق الأخرى.

1.4. التجارة الداخلية

أدى الاستقرار السياسي والعسكري في جبل لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى إحداث حركة تبادل تجاري واسعة النطاق بين المدن والقرى اللبنانية. فكان الفلاحون يحملون فائض محاصيلهم الزراعية كالحبوب والفواكه والألبان إلى المدن القريبة لبيعها وشراء ما يحتاجون إليه من أثاث وثياب وغير ذلك (معطي، 1992م، ص 154).

شكلت حركة التجارة الداخلية مورداً مهماً لجبل لبنان، وبات من المناطق التجارية الأولى التي فاقت على مختلف المناطق الأخرى، لا سيّما الطرفية منها، وهذا ما أعطاها استقراراً ذاتياً، وأضاف قوة إلى الكنيسة المارونية، حتى بات جبل لبنان يمثّل قوة في التجارة الداخلية.

2.4. التجارة الخارجية

تُعد متصرفية جبل لبنان إحدى أكثر المناطق في الدولة العثمانية إرتباطاً بالسوق العالمية، وخصوصاً بأسواق أوروبا الغربية والعالم الجديد، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي المميز على شاطئ البحر المتوسط، ونشاط أبنائها الذين كان لهم خبرة في ركوب البحر منذ زمن بعيد.

إن ميناء بيروت الذي تُحيط به أراضي المتصرفية من ثلاث جهات، من الشمال

والشرق والجنوب، زاد في أهمية النشاط التجاري الخارجي، وعزّز الارتباط مع الدول الخارجية في نهاية المرحلة لا سيّما بعد أن نما مركزه التجاري، وكذلك بعد أن أصبحت مدينة بيروت العاصمة الاقتصادية لبلاد الشام منذ بداية القرن العشرين، وتحولت إلى سوق لمنتوجات جبل لبنان، ومركز لكل فعالياته الاقتصادية. فبات مرفأ بيروت الشريان الحيوي لتصدير خيوط وشرانق الحرير المُنتجة في جبل لبنان، وكذلك الحبوب والمواد الغذائية والسلع الحرفية الآتية من دمشق ومناطق سوريا الداخلية (زين، 1986م، ص 196).

خاتمة

لقد يتبين أن الجانب الاقتصادي في متصرفية جبل لبنان كان اقتصاداً زراعياً بامتياز، وشكّلت الزراعة النواة الأساس لاقتصاد مزدهر، على الرغم من بدائية الوسائل والأساليب والمعدات المتوفرة، نتيجة محدودية الإمكانيات من جهة، وعدم وصول التطوّر الصناعي إلى المتصرفية، إلا أنها توسّعت وانتشرت داخلياً وخارجياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة فرضت وجود صناعات جديدة متعلقة بها ومتعدّدة، منها تصنيع المنتج الزراعي الذي تصدره الحرير الطبيعي الناتج عن تربية دود القزّ وزراعة التوت، فنجم عنها دورة اقتصادية متشابكة فيها الزراعة والصناعة والتجارة، والوصول في نهاية المطاف إلى اقتصاد مزدهر نوعاً ما قياساً على ما كانت عليه مختلف المناطق الأخرى، ما أعطى جبل لبنان حالة من الوفرة المالية ونموّاً متناسقاً وهو انتاج الحرير الطبيعي.

يظهر لنا ممّا تقدم وخلال حكم ستة متصرفين أن جبل لبنان شهد وضعاً اقتصادياً مغايراً في مرحلة المتصرفية عن المرحلة السابقة لها، من نواحي التنظيم الاقتصادي، سواء من العمران أو الزراعة أو التجارة وغيرها، على الرغم من الفساد الذي انتشر خلال حكم بعض المتصرفين وبعض الاضطرابات الداخلية في جبل لبنان، ولكنه شكل عاملاً مهمّاً لنواة دولة حديثة، فعرف جبل لبنان في ظل حكم المتصرفية نمواً وازدهاراً.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأسود، إبراهيم بك (1925)، **تنوير الاذهان في تاريخ لبنان**، د ن، بيروت.
2. حقّي، إسماعيل (1970)، **لبنان مباحث علمية واجتماعية**، تحقيق فؤاد افرام البستاني، بيروت.
3. حمادة، سعيد (1936)، **النظام النقدي والصيرفي في سوريا**، ترجمة ستيل دموس، (د.م)، بيروت.
4. حمادة، سعيد (1980)، **النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان**، مطبعة الهدى، القاهرة.
5. دبس، لينا فريد (2019)، **الحراك الإداري والاقتصادي في متصرفية جبل لبنان**، مجلة الحداثة، بيروت، العدد 199ـ200 ، ربيع 2019.
6. زين الدين، نور الدين (1986)، **نشوء القومية العربية**، الطبعة الرابعة، مطبعة دار النهار، بيروت.
7. السباعي، بدر الدين (1967)، **أضواء على الرأس المال الأجنبي في سورية**، مطبعة دار الجماهير، دمشق.
8. سيميليانسكايا، أ. (1972)، **الحركات الفلاحية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في لبنان**، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت.
9. شهاب، المير موريس (1968)، **دور لبنان في تاريخ الحرير**، د ن، بيروت.
10. طربين، أحمد (1968)، **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
11. كوثراني وجيه (1976)، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 ـ 1920**، معهد الإنماء العربي، بيروت.
12. كوثراني، وجيه (1980)، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين**، مطبعة المركز العربي للأبحاث، بيروت.
13. معطي، علي (1992)، **تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية (1908ـ1918)**، الطبعة الأولى، مطبعة عزالدين، بيروت.

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بإدارة الدكتور حسن محمد إبراهيم

بيروت – لبنان

00961397383

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431